الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الاقتصادية داخل البنك الدولي تستكشف العناصر الاقتصادية للسلام (٢ من ٤)

مطالبة الاقتصاد الفلسطيني بالانفتاح على الخليج والأردن ومصر

طالب البنك الدولي بضرورة انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الدول العربية الاخرى، خاصة الأردن، مصر ودول الخليج بهدف تنويع القاعدة التصديرية، واقترح البنك لتحقيق ذلك إقامة منطقة حرة بين الأراضي المحتلة وإسرائيل.

وتواصل «الاقتصادية» في هذه الحلقة استعراض تقرير البنك الدولي رقم ١١٩٥٨ حول تنمية الأراضي المحتلة، الذي سيناقشه المؤتمر الدولي، الذي سيعقد في نيويورك الشهر المقبل.

عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية

Elements of A Strategy for Economic Development

ويقول التقرير إن التسوية السياسية والسلام مسالة ضرورية ولكنها ليست بالكافية كشرط للتنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة. فنجاح التنمية الاقتصادية سيعتمد كثيرا على نوعية الإدارة الاقتصادية Quality of Economic Development في مرحلة ما بعد السلام والخيارات الاستراتيجية التي سوف يصار لها في اقتصاد الأراضي المحتلة. وهناك خياران استراتيجيان سيكونان ذا اهمية حيوية، هما: التوازن ما بين ادوار القطاعين العام والخاص في الأراضي المحتلة، فضلا عن طبيعة الروابط الاقتصادية Economic LinKs مع بقية اقطار العالم وبالذات مع بلدان الجوار الجغرافي.

١. نظرا لتوافر الكثير من الاختلالات الاقتصادية حاليا والحاجات الاجتماعية، فإن القطاع العام سيكون له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالذات في المرحلة الانتقالية. إن تطوير وترقية البنية التحتية المادية Physical والاجتماعية، التي تعتبر مفتاحا لتحسين الأوضاع المعيشية للسكان وعنصرا مهما لنجاح القطاع الخاص، سيتعين مباشرتها بواسطة القطاع العام بشكل كلي وإجمالي نظرا لمحدودية الموارد المالية والاستثمارية المتوافرة لدى القطاع الخاص.

وهذا التطوير لا بد وان يتصدى له القطاع العام ولو لبعض الوقت، بل إنه حينما تكون المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص متوقعة في هذه المجالات مثل تطوير الخدمات الطبية وغيرها، فإن وجود إطار محدد للسياسات القطاعية لتامين مصالح من يقدمون تلك الخدمات والمستفيدين منها، هذا الإطار يجب ان يوضع اولا.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالرحمن الأمين من واشنطن

كما ان هناك وظيفة Function اخرى اكثر اهمية يجب ان يلعبها القطاع العام، الا وهي خلق بيئة مساندة للعمل، يمكن أن ينتعش من خلالها القطاع الخاص فيما يتوجه النظر لحماية مصالح الجمهور في قطاعات الصحة وتحسين البيئة.

وبالتالي، فإن الحاجة لتقوية النشاط العام والعمل الشعبي في بعض القطاعات سوف تبرز مثل إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الضرائب ووضع اسس النظام المصرفي واليات المراقبة اللازمة له لكيما يباشر ادواره، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا سيعني إرخاء بعض القيود المتوافرة على جانب العرض مثل توافر الاراضي لقيام صناعات واعمال جديدة عن طريق وضع قوانين جديدة في البلديات لتوزيع الأراضي. هذه الأشياء تؤثر سلبا في الوقت الحاضر على اداء القطاع الخاص. كما ان بناء شبكة تامين اجتماعي Safety net معقولة يصار إلى وضعها ببرامج مدروسة هي ايضا من صلب المهام العاجلة التي يجب ان يلعبها القطاع العام.

دور القطاع الخاص

٢. من الضروري الا تطغى الادوار المنوطة بالقطاع العام بإثقاله بالمزيد من الادوار، وبالتحديد يجب التحذير من توريط القطاع العام مباشرة في المشروعات الإنتاجية Productive Ventures او إدخاله في اليات السوق كوضع القيود على نظام الأسعار او بتقليص المنافسة، هذا الأمر من شانه أن يعطل التنمية الاقتصادية وبالتالي لا بد وان يقاوم فالتجربة العالمية اوضحت بجلاء ان انماط الحماية الحكومية التفضيلية والسياسات الصناعية او ضخ الأموال العامة في المؤسسات العامة الخاسرة عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي كثيرا ما تقود كإجراءات إلى كوارث اقتصادية مدمرة. فالاقتصاديات الدولية التي انتعشت في الماضي اعتمدت بشكل اساسي على القطاع الخاص وعلى العمل في الاسواق المفتوحة التي تمثل الماكينة الأساسية للنمو الاقتصادي.

والاعتماد على القطاع الخاص سيكون خيارا حكيما في حالة الأراضي المحتلة بالذات، كما سبق وبينا، فالقطاع الخاص في الأراضي المحتلة هو قطاع حيوي وقادر، كما أن موارد القطاع العام المالية والإدارية هي موارد شحيحة ونادرة على الأقل في الوقت الراهن.

العالم الخارجي

٣. أما فيما يتصل بالروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي، فإن خيار الاعتماد على العمق فقط في الاراضي المحتلة Inwards سيكون مكلفا للغاية وبخاصة إذا ما اعتبرنا صغر حجم اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. فالاعتماد على العمق فقط سيعني فقدان الكفاءة وتدني مستويات المعيشة بشكل حاد.

وفتح الأسواق الخارجية لصادرات الأراضي المحتلة سيكون خطوة مهمة إذا ما قدر للاقتصاد هناك ان يحقق اية معدلات بمادة للنمو.

ولا بد ان يؤخذ في الاعتبار ان العلاقات الاقتصادية الخارجية يجب ان يتم تحويلها من الاعتماد كليا على إسرائيل «كما هو الحال الآن» إلى التمازج والاشتراك مع مجموعة من الاقتصادات الإقليمية والعالمية بما فيها إسرائيل.

٤. باعتبار العلاقة الاقتصادية الوثيقة الناشئة مع إسرائيل خلال الخمسة والعشرين عاما السابقة، فإن الاقتصاد في الأراضي المحتلة وإسرائيل محكوم عليها التمازج معا في المستقبل المنظور. وفيما نرى بضرورة إعادة النظر بشكل إجمالي في العمليات التجارية في الإقليم اولا وعلاقاته مع بقية اقطار العالم ثانيا.

وخلال الأجل المتوسط فإننا نرى ايضا ان اي انخفاض في معدلات التجارة في البضائع لإسرائيل سيكون له تكلفة عالية في الأجل القصير، حيث ان لإسرائيل وضعا تجاريا طاغيا كشريك تجاري. هذا الأمر يدلل على ضرورة قيام اتفاقيات ثنائية ما بين إسرائيل والأراضي المحتلة فيما يخص التبادلات السلعية وحركة البضائع والخدمات والموارد المالية والعمالة والزوار والسياحة في مرحلة ما بعد السلام. فحتى إذا ما اصبح فقدان العمالة لفرصة العمل في إسرائيل مسالة دائمة اقتصاديات الضفة والقطاع يجب الا تقف عند حدود المحافظة على عملياتها التجارية مع إسرائيل، بل عليها ان تسعى لتوسيعها في داخل السوق الإسرائيلية.

وتهتم السوق الإسرائيلية بالمنتجات الزراعية وسيمثل فتح السوق الإسرائيلية للمنتجات الزراعية من الضفة والقطاع اثرا اقتصاديا إيجابيا على القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة، حيث ستزداد الإنتاجية وسيصار إلى خفض التجارة غير المشروعة، إلا انه يجب التذكير بان هذه المنتجات الزراعية الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية ستواجه منافسة شديدة من جانب المنتجين الإسرائيليين. بيد ان المستهلكين الإسرائيليين سوف يفيدون من حصولهم على منتجات الضفة والقطاع الزراعية، حيث ان المنافسة ستؤدي إلى تخفيض الأسعار.

٥. وفي اهمية موازية لإجراءات تنويع الصادرات سواء على مستوى المنتجات او على مستوى الجهة الجغرافية، فإن الصلات التجارية مع إسرائيل يجب ان يتم تعزيزها بواسطة الاتصال بالأسواق العربية التقليدية او الأسواق غير التقليدية في أوروبا وامريكا الشمالية.

وكما بينا سابقا، فإن القيود المفروضة على التجارة مع وعن طريق الاردن تسببت في تقليص التجارة مع الاقطار العربية، وإزالة هذه القيود ستؤدي إلى زيادة الإنتاج والصادرات وبالذات في قطاع البضائع المصنعة وستزيد من واردات بعض المدخلات Inpurts المعينة مثل الأسمدة ومواد البناء، الامر الذي سيخفض الأسعار كثيرا.

هونج كونج فلسطينية باتحاد جمركي شامل مع إسرائيل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

واحد الموضوعات المهمة التي يبحثها أقطاب السوق الأوروبية المشتركة OECD هو الكيفية والدرجة التي سيشارك بها اقتصاد الأراضي المحتلة في اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة حاليا مع إسرائيل بواسطة كل من الولايات المتحدة وأقطار السوق الأوروبية المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض اتفاقات السوق الأوروبية تتضمن الأراضي المحتلة.

منطقة حرة

٦. إن وضع استراتيجية تفتح الفرص ما بين الضفة الغربية والقطاع مع عدد من الأقطار العربية وبشكل خاص مع الأردن ومصر والأقطار الخليجية، فيما تتم المحافظة على علاقات تجارية مع إسرائيل.

وهذه الاستراتيجية بالنسبة لاقتصاديات الأراضي المحتلة سيكون لها مبرر منطقي، وإحدى الوسائل التي يمكن اتباعها إنشاء منطقة تجارة حرة مع إسرائيل يفتح معها الاتصال تجاريا بكل من الأردن ومصر.

وهذه الوسيلة ستكون مختلفة عن النظام الجمركي الجزئي المعمول به حاليا والذي يسمح فيه للأراضي المحتلة بنظام مختلف للتعرفة عن النظام الإسرائيلي في الاتجار مع بقية أقطار العالم. وهذا سوف يسمح بقيام علاقات تجارية مفتوحة مع إسرائيل مع الابتعاد عن تطبيق سياسات الحماية التجارية المفروضة على إسرائيل والذي قد لا يتلاءم مع الكيان الاقتصادي للأراضي المحتلة.

وسيمكن فتح التجارة مع الأردن ومصر وبقية أقطار العالم العربي، اقتصاد الضفة والقطاع من تنويع قاعدته التصديرية، مما سيحميه من الهزات الاقتصادية الخارجية. وعلى كل وفيما يمكن أن يساعد قيام منطقة تجارية حرة، مع الأردن على تكريس مبدأ اقتصادي سليم فقد تنشأ بعض الصعوبات التطبيقية جراء خلق نظام جمركي على الحدود نظرا لصعوبة التدقيق عند الحدود.

أما الوسيلة الأخرى التي يمكن اعتبارها فتتأتى بإنشاء اتحاد جمركي شامل مع إسرائيل وهذا الإجراء سيخلق ميزة تسهيل الإجراءات الإدارية غير أنه لا بد من وضع آليات فعالة ليتم الانفتاح تجاريا على الأردن ومصر وبقية الأقطار العربية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية